نقد نظرية الإسناد للدكتور إبراهيم مصطفى نقد النظرية/ المرفوعات أنموذجاً

الدكتور: مهند ذياب فيصل

الباحثة: وفاء عواد سعدون

جامعة ذي قار / كلية التربية للعلوم الإنسانية / قسم اللغة العربية

الملخص :

يمثل المسند إليه الركن الثابت من الجملة نحو المبتدأ الذي له خبر، والفاعل ونائب الفاعل، وأحواله تتمثّل في الحذف والذكر والتعريف والتنكير والتقديم والتأخير ولا يكون حذف المسند إليه إلا لقرينة دالة، أو لضيق المقام، أو لتكثير الفائدة ، أو الإنكار ، أو ربما للعلم بالمسند إليه، أو لأمر آخر، بينما الذكر فنراه في حال غياب القرينة الدالة على المسند إليه ، أو لزيادة الإيضاح، أو للتعظيم أو للتحقير، و المسند والمسند إليه يقع على أحدهما معنى الآخر، أو ينفى عنه.

وللإسناد نوعان: الإسناد الأصلي : وهو ما تألف منه الكلام، والإسناد غير الأصلي: وهو إسناد المصادر واسمي الفاعل والمفعول به والصفة المشبهة والظرف ، فإنما مع ما أسنده إليه ليست بكلام ولا جملة، ويجد إبراهيم مصطفى – وهو علم من أعلام النحو عُرف عنه نزعته التجديدية – أن حكم الإعراب لا يتخلف عن علته، ولا يوجد العامل ويبقى العمل إلا لسبب الأصل الأول : فالضمة علم الإسناد، و موضعها هو المسند إليه المتحدث عنه. والأصل الثاني: الكسرة : علم الإضافة وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها سواء كان هذا الارتباط بأداة أو بغير ها، والأصل الثالث : أن الفتحة لا تدل على معنى الضمة والكسرة ؛ فليست بعلم إعراب ؛ وإنما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، التي يحبون أن يشكل بها آخر كل كلمة في الوصل ودرج الكلام، ويرى أنه يجب أن نزيد تابعاً، هو الأولى أن يذكر في باب التوابع وهو الخبر لأنهم إذا أرادوا أن يدلوا على أن الكلمة هي عين الأولى، وأنها صفة متحققة لها، أشاروا إلى ذلك بالموافقة في الإعراب وفي التذكير والتأنيث.

الكلمات المفتاحية: (الإسناد ، المرفوعات، النحو، العامل، قرينة).

Criticism of the theory of attribution by Dr. Ibrahim Mustafa. Criticism of the theory/nominatives as a model

Dr. Muhannad Dhiyab Faisal

Researcher: Wafa Awad Saadoun

Dhi Qar University / College of Education for Human Sciences / Department of Arabic Language

Abstract:

The predicate represents the fixed pillar of the sentence, such as the subject who has a predicate, the subject, and the deputy subject. Its conditions are represented by deletion, mention, definition, indefiniteness, introduction, and delay. The deletion of the predicate to is only due to an indicative presumption, or narrowness of the situation, or to increase interest, or denial, or perhaps because of knowledge of the predicate. To him, or to something else, while the mention, we see it in the absence of a context indicating the ascribed to him, or to increase clarification, or to glorify or degrade, and the ascribed and the ascribed to him have the meaning of the other assigned to one of them, or it is negated from it.

There are two types of attribution: the original attribution: which is what the speech is composed of, and the non-original attribution: which is the attribution of infinitives, the nouns of the subject and the object, the modal adjective, and the adverb. However, with what he attributed to it, it is not a word or a sentence, and it is found by Ibrahim Mustafa - who is one of the notables of grammarians who is known for his innovative tendency. - The rule of parsing does not depend on its cause, and the factor does not exist and the action remains except for the reason of the first principle: the ḍamma is a science of attribution, and its position is the attribute to which it is spoken. The second principle: The kasra: the science of addition and an indication of the connection of the word to what came before it, whether this connection is with a tool or something else. The third principle: The fatha does not indicate the meaning of the

dhamma and the kasra; It is not knowledge of parsing; Rather, it is the light movement that is desirable among the Arabs, with which they like to form the end of every word in the connection and degree of speech, and it is believed that we must add a subordinate. It is preferable to mention it in the section on the subordinates, which is the predicate, because if they wanted to indicate that the word is the same as the first, and that it An established characteristic of it. They indicated this by agreement in parsing, masculinity, and femininity.

Keywords: (attribution, nominatives, grammar, factor, context).

مقدمة:

النحو علم قديم من علوم اللغة العربية ، وقد مر بمراحل نمو كثيرة حتى وصل إلى ما نراه عليه من النضج والاتساق، ومع ذلك لم يبخل دارسو اللغة وأصواتها من تقديم إصلاحات نحوية وصرفية وصوتية كثيرة هدفت إلى إحياء النحو الذي كاد يتداعى بسبب خلافات حول قواعد عديدة، ومن محاولات الإحياء ما أتحفنا به الدكتور إبراهيم مصطفى في كتابه :/ إحياء النحو/، الذي حوى كثيراً من الرؤى الجديدة.

لقد حاول إبراهيم مصطفى أن يؤسس فهماً جديداً لنظرية العامل، واشتغل على المعرب من الأسماء والأفعال فكانت لمرفوعات جانباً مهماً من الجوانب التي أبدع فيها، مقدماً رؤى جديدة قديمة معاً، حين انطلق من القديم واشتغل عليه لاستنباط النقاط التي أسس عليها نظريته الجديدة في النحو القائمة على الأصول الثلاثة، مشرعاً نوافذ النحو على منزلة جديدة للضمة والفتحة والكسرة.

الإسناد لغة واصطلاحاً

الإسناد لغة

ورد في لسان العرب قولهم : "أسند الشيء إلى الشيء أي اتكأ عليه" (١)، و المسند برز في قولهم: " السند مرتفع من الأرض من قبل الجبل أو الوادي، وكل شيء أسندت إليه شيئاً فهو مسند ، وقد سند إلى الشيء يسند سنوداً، واستند واستند إلى غيره ، ويقال ساندته إلى الشيء فهو يساند إليه : أي أسندته إليه ، وما يسند إليه يسمى مسنداً أو مسنداً، وجمعه المساند ، وأسند في العدو اشتد وجمد"(٢) يقال : "سند السين والنون والدال أصل واحد يدل على انضمام الشيء إلى

الشيء ، يقال : سندت إلى الشيء .أسند سنوداً ، واستندت استناداً ، وأسندت غيري إسناداً ، كأنها أسندت من ظهرها إلى شيء قوي مقطع والمسند الدهر ، لأن بعضه متضامن . وفلان سند أي معتمد ، والسند ما أقبل عليك من الجبل، وذلك القياس، فأما الإسناد الذي في الشعر فيقال إنه اختلاف حركتي الردفين"(٣)

الإسناد اصطلاحاً

كثر مصطلحا المسند والمسند إليه تحت ظل مصطلح أعم هو مصطلح الإسناد، و هذا ما نراه في مقدمة المقاييس والكتاب وغيرهما، نحو قول : " هذا باب المسند والمسند إليه ، وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه ، وهو قولك عبد الله أخوك ، وهذا أخوك ،ومثل ذلك : يذهب عبد الله فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن الاسم الأول بد من الآخر في الابتداء "(٤)

ويجد المبرد أن الإسناد يتم بتحديد قيمه ركنيه قائلاً: " وهما ما لا يستغني كل واحد من صاحبه، فمن ذلك: قال زيد ، والابتداء وخبره، فأصف الابتداء نحو قولك :زيد ، فإذا ذكرته فإنما تذكره للسامع ليتوقع ما تخبره به عنه ، فإذا قلت منطلق أو ما أشبهه صح معنى الكلام ، وكانت الفائدة للسامع في الخبر؛ لأنه قد كان يعرف زيداً كما تعرفه ، ولولا ذلك لم تقل له : زيد ، ولكنت قائلاً له : رجل يقال له زيد ، فلما كان يعرف زيداً، ويجهل ما تخبره به عنه أفدته الخبر ، صح الكلام ؛ لأن اللفظة الواحدة من الاسم ،والاسم لا يفيد شيئاً ، وإذا قرنتها بما يصلح حدث معنى، واستغنى للكلام"(٥)

والنحويون الأوائل وجدوا الإسناد علاقة خاصة بين المسند والمسند إليه ، واتفقوا في تقدير تلك العلاقة، وعندما ننظر إلى الجرجاني سنجد قوله : الإسناد نسبة أحد الجزأين إلى الآخر، على أن يفيد المخاطب فائدة يصح السكوت عليها ، و عرفه النحاة بأنه عبارة عن ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة على وجه يحسن السكوت عليه ، وفي اللغة إضافة شيء إلى الشيء"(٦)

والإسناد هو العلاقة بين المسند والمسند إليه في الجملة بحيث يقع على أحدهما معنى الآخر، أو ينفى عنه، وللإسناد ركنان هما المسند والمسند إليه، ويشكلان المركب الإسنادي، والإسناد علامة من علامات الاسم ، وهو أحد العوامل النحوية(٧)، إذ يتلاحم المسند والمسند إليه في لتعبير عن

المعنى فلا يغني أحدهما عن الآخر، إذ لا بد للفعل من الاسم ، كما لم يكن للاسم الأول بداً من الآخر في الابتداء ، ومما تكون بمنزلة الابتداء، فالاسم أول أحواله الابتداء، وإنما يدخل الناصب والرافع ، فما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ ، ولا تصل إلى الابتداء ما دام مع ذكره لك إلا أن تدعه، فقولك: عبد الله منطلق، إن شئت أدخلت "رأيت" فقلت رأيت عبد الله منطلقاً ،فقلت : رأيت عبد الله منطلقاً، أو قلت : كان عبد الله منطلقاً ، أو مررت بعبد الله منطلقاً، فالمبتدأ أول جزء كما كان الواحد أول العدد والنكرة قبل المعرفة (٨)

و" يجد حماس عبد اللطيف خلافاً مع سابقيه عندما قال: " إننا لا ننكر الإسناد فهو قرينة معنوية من قرائن الجملة، وهذا لا يعني أن كل جملة مفيدة لابد أن تكون مشتملة على الإسناد، إذ إننا ينبغي أن نعترف بوجود جملة غير إسنادية "(٩)

والمسند إليه أحد ركني الجملة، فعلية كانت أو سمية ، وله منزلة أكثر أهمية من المسند، ويمثل الركن الثابت من الجملة نحو المبتدأ الذي له خبر، والفاعل ونائب الفاعل، وأحواله هي: الحذف والذكر والتعريف والتنكير والتقديم والتأخير(١٠)، ولا يكون حذف المسند إليه إلا لقرينة دالة، أو لضيق المقام ، أو للمحافظة على الوزن الشعري ، وربما كان ذلك لتكثير الفائدة ، أو الإنكار ، أو ربما للعلم بالمسند إليه، أو لتيسير الإنكار، لكنه حذف موظَّف(١١)، بينما الذكر فنراه في حال غياب القرينة الدالة على المسند إليه ، أو لزيادة الإيضاح، أو للتعظيم أو للتحقير أو للتبرك بذكر الله تعالى(١٢)

وللإسناد نوعان:

- الإسناد الأصلي : وهو" ما تألف منه الكلام، أي إسناد الفعل إلى الفاعل، و إسناد الخبر إلى المبتدأ"(١٣).
- الإسناد غير الأصلي: "إسناد المصادر واسمي الفاعل والمفعول به والصفة المشبهة والظرف ، فإنما مع ما أسنده إليه ليست بكلام ولا جملة، فهو و فاعله جملة، واسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة"(١٤)، فهو إسناد ناقص؛ لأن الفضلات تعمل بشروط ، بينما الأصول الإسنادية فتعمل في كل حال.

أقسام الإسناد

يمكن أن نرى أربعة أقسام للإسناد، هي:

أ. الإسناد التام

يشتمل على طرفي الإسناد مذكورين أو مقدرين ، أو مذكوراً أحدهما والآخر مقدراً، نحو قوله تعالى: " فقالوا سلاماً قال سلامٌ قوم منكرون"(١٥).

ب. الإسناد الناقص:

وهو ما ذكر فيه أحد الطرفين من دون ذكر للطرف الآخر لا لفظاً ولا تقديراً، على نحو إعمال الوصف الرفع لا لكونه مسنداً ، بل لكونه وصفاً، مثل قوله تعالى:" ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها"، فكان الإسناد ناقصاً؛ لأنه ذكر المسند إليه وليس له مسند(١٦).

ج.الإسناد المعنوي:

أن تنسب لكلمة ما معناها، نحو :"حضر أخوك وخالد مسافر" ومعنى ذلك أننا نسبنا الحضور للشخص الذي هو أخوك لا للفظ ، وتنسب السفر للشخص المسمى خالد، وليس للفظ (١٧)، وهذا الإسناد شائع في لغتنا العربية.

د.الإسناد اللفظي:

أن ينسب الحكم إلى اللفظ ، كما هو الحال في قول: " لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة" أي هذا اللفظ كنز من كنوز الجنة(١٨).

وأياً كان نوع الإسناد ، من حق المسند إليه أن يكون معرفة لأنه المحكوم عليه الذي يجب أن يكون معلوماً ليكون الحكم مفيداً ، ويأتي معرفاً بالإضمار أو العلمية أو الإشارة أو الموصولية أو بالإضافة أو بوساطة تحليته بـ (الـ) التعريفية ، بينما المسند فهو الخبر والفعل التام واسم الفعل وأخبار النواسخ، والمصدر النائب عن فعله، وهذا المسند يصيبه الذكر والحذف والتعريف والتنكير والتقديم والتأخير(١٩)

ترجمة إبراهيم مصطفى: رجل موهوب حاذق يملك فراسة في التفكير المنطقي، إنه إبراهيم مصطفى علم من أعلام النحو، وحجة في علوم اللغة العربية، وصاحب مدرسة النحو، فهو العالم النحوي المصري الذي ولد في الأندلس عام ١٨٨٨ م ، وتلقى دراسته الأولى في الأزهر، ثم التحق بدار العلوم وتخرج منها عام ١٩١٠م، فكان مدرساً بمدارس الجمعية الخيرية الإسلامية ثم كان ناظراً

ومفتشاً لها في سنة ١٩٢٧م ، ودرّس في كلية الآداب قسم اللغة العربية بالجامعة المصرية حيث نال منها درجة أستاذ بتلك الجامعة.

وعندما أنشِئت كلية الآداب في جامعة الإسكندرية عام ١٩٤٢م، انتقل إليها بصفة محاضر للأدب العربي، وبعدئذ صار رئيساً لقسم اللغة العربية في الجامعة نفسها، ثم انتقل إلى كلية دار العلوم بصفته أستاذ النحو والصرف والعروض عام ١٩٤٧م، وانتخب في العام ذاته ليكون عميداً للكلية فيها، وبعد عام بلغ سن التقاعد ، فصدر قرار باستبقائه سنة ١٩٤٩م، وانتخب عضواً بمجمع اللغة العربية في الكرسي الذي خلا بوفاة الأستاذ علي الجارم.

وعُرف عنه نزعته التجديدية ، وهذا ما يبرزه كتابه " إحياء النحو" الذي أفره مجمع اللغة العربية بعد نقاشات حادة، فدرّس النحو استناداً إلى هذا المنهج أربع سنين في مدارس الجمهورية العربية المتحدة(٢٠).

وكان " ظاهر الرجولة بارز الشخصية في كل رأي رآه وفي كل عمل تولاه، وكان مظهر رجولته، ومبرز شخصيته في اعتداده برأيه، واعتزازه بنفسه، وامتيازه في علمه"(٢١)

لقد عني إبراهيم مصطفى بتبسيط النحو وتيسيره، فقام بإحداث ثورة في مجال اللغة، وأنتج بحوثاً كثيرة ، ومؤلفات عديدة، ومن تلك المؤلفات:

- إحياء النحو
- تحرير النحو العربي / بالاشتراك مع غيره/
- تحقيق(سر صناعة الإعراب)لابن جني/ بالاشتراك مع غيره/

وكان أديباً ، إذ كتب القصة القصيرة وأجاد فيها، وكان مميزاً في فن التجويد وعلم القراءات وميله إلى الدين وخدمته، وقد انتهت رحلته من الحياة عام ١٩٦٢م (٢٢)، لكنها استمرت في ذاكرتنا وتراثنا وإشراقات كل باحث في اللغة العربية ونحوها، ويمكن أن نقول بأن إبراهيم مصطفى عاشق العربية ونبض من نبضها، لذا استحق جزيل التقدير.

أهداف النظرية

نقل إبراهيم مصطفى تعريف النحو قائلاً: هو " علم يعرف به أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناء" قاصراً بحثه على الحرف الأخير من الكلمة ، بل على خاصة من خواص النحو، وهي الإعراب

والبناء، فغايةُ النحو الإعرابُ وتفصيل أحكامه (٢٣)، وقد تناول إبراهيم مصطفى العلامات الإعرابية ومنها : الضم هو الإسناد، والكسر هو الإضافة، والفتح هوالمفعولية ، وقد عرف النحو قائلاً: " النحو – كما نرى – وكما يجب أن يكون – هو قانون تأليف الكلام ، هو بيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة ، والجملة مع الجملة ، حتى تتسق العبارة ، ويمكن أن تؤدي معناها "(٢٤)، فقد تاه كثيرون في دروب البحث ،وصاروا يضعون حكم النحو في كثير من المواقف وأصبحت احتمالاتهم التقديرية تخولهم برفع ما لا يرفع، ونصب ما لا ينصب ، وربما هذا ما دفع هذا النحوي الفذ لمعارضة ما رأوه ، فوجد أن أكبر ما يعنيه في نقد نظرية النحاة في العامل أنهم جعلوا الإعراب حكماً لفظياً خالصاً يتبع لفظ العامل وآثاره ، ولم يروا في علاماته إشارة إلى معنى ولا أثراً في تصوير المفهوم أو إلقاء ظل على صورته ثم نجد أن إبراهيم مصطفى حاول البحث عن هذه العلامات الإعرابية ومعانيها وأثرها في تصوير المعنى وعندما اهتدى إلى ذلك اخذ يقول :" لم يكن لنا أن نسأل عن كل حركة ما عملها ، ولكن إلى ما تشير إليه من معنى(٢٥)

دواعي النظرية

أهم داعٍ للنحو حفظ اللسان العربي من الخطأ ، وفهم القرآن الكريم،"فالنحويون في التزامهم أصول قواعدهم وفلسفتهم قد أضاعوا العناية بالمعاني في نظر مصطفى إبراهيم لأنه يرى :أن من أصول العربية الدلالة بالحركات على المعاني ، فإذا استهدينا بهذا الأصل _ ومن الحق أن نستهدي به _ وجب أن نرى في هذه العلامات الإعرابية إشارة إلى معان يقصد إليها فليست غاية النحو البحث عن كل حركة في أواخر الكلم وما عاملها ولكن ما ترمي إليه من معنى ، فنقد قولهم بجواز الأمرين في بعض المواضع في المفعول معه مثلاً مثل : كيف أنت وأخوك ، يجوز فيه النصب على المفعولية والرفع على العطف ثم يرون الوجه الثاني أولى ويضعفون الأول ... والحقيقة أن لكل من التركيبين معنى لا يغني عن الآخر ، تقول : كيف أنت وأخوك؟ أي :كيف أنت؟ وكيف أخوك ؟ فإذا قلت كيف أنت وأخاك ؟ فإنما تسأل عن صلة ما بينهما"(٢٦)، وهذا يشير إلى النظرة الثاقبة في تقصي الجذور لبناء كيان قواعدي يصمد في وجه التحديات التي تواجه لغتنا العربية، ونحن نوافق إبراهيم مصطفى في هذا الجزء من نظريته؛ لأن الكَلِم العربي بناء متين في كل بناه وحركاته وسكناته وحركاته، فهو كلام اختاره الله ليكون لغة قرآنه الكريم الذي قال فيه عز وجل:"وجعلناه قرآناً عربياً

لعلكم تعقلون"(٢٧)، وقولنا (عربي) مستمد من الجذر(عرب) وهو في لسان العرب": العرب جيل من الناس خلاف العجم...وأعرب بحجته: أفصح بها"(٢٨)، لذا من الطبيعي أن يكون كل مكوّن من اللغة العربية أساسه الفصاحة وإعطاء معنى يبرز المراد من القول بمختلف تراكيبه اللغوية.

و"التراكيب اللغوية تختلف تبعاً لرفع أو النصب أو الجر وينجر عن ذلك توسع في المعاني المختلفة للجملة ، لذلك "وجب أن ندرس علامات الإعراب على أنها دوال على المعاني ، وأن نبحث في ثنايا الكلام عما تشير إليه كل علامة منهما ونعلم أن هذه الحركات تختلف باختلاف موضع الكلمة من الجملة وصلتها بما معها من الكلمات ، فأحرى أن تكون مشيرة إلى معنى في تأليف الجملة وربط الكلم(٢٩).

لقد صرّح إبراهيم مصطفى بوضوح عن دواعي بنائه نظريته النحوية الثورية– إن صح التعبير – فقال: كان سبيل النحو موحشاً شاقاً ،وكان الإيغال فيه ينقض قواي نقضاً، ويزيدني من الناس بعداً ومن التقلب في هذه الدنيا حرماناً، ولكن أملاً كان يزجيني ويحدو بي في هذه السبيل الموحشة أطمع أن أغير منهج البحث النحوي للغة العربية وأن أرفع عن المتعلمين إصر هذا النحو. وأبدلهم منه أصولاً سهلة يسيرة تقربهم من العربية وتهديهم إلى حظ من الفقه بأساليبها، فإذا تمت لنا الهداية إلى هذا وجدنا عاصماً يقينا من اضطراب النحاة وحكماً يفصل في خصوماتهم العديدة المتشعبة ، ولم يكن لنا أن نسأل عن كل حركة ما عاملها ولكن ماذا تشير إليه من معنى"(٣٠)، وهذا تصريح يمثل الجهود التي بذلها النحوي في سبيل اللغة العربية وهداية الآخر إليها، لتحقيق أغراض عديدة، مما جعلنا نقف أمامه وقفة المقدّر لتلك الجهود التي بذلها في نظريته وغيره، وحسبه أنه بذل جهداً أصاب في كثير من جزئياته ، فإن وجدنا خطأ في بعض تفاصيل نظريته، فمن الواجب التماس العذر؛ لأنه لا يوجد عمل كامل بالمطلق، ولاسيما في حياة مبنية على الاختلاف والتناقض والنمو المستمر في كل ميادينها، فما يصلح بالأمس قد لايصلح اليوم، لأن لكل شمس جديدة نهارها.

كثيراً ما قرأنا عن قضية العامل، ووجدنا أن هناك نحاة كثيرين قاموا بتقدير هذا العامل عندما يكون غائباً، فما كان من إبراهيم مصطفى إلا أن عاب عليهم جلب كلمة لتصحيح الوضع الإعرابي وإكمال نظرية العامل التي آمنوا بها حتى القداسة، فهذا التقدير سموه بالتقدير الصناعي أي تسوية

صناعة الإعراب(٣١)، ونحن نخالف إبراهيم مصطفى هنا في مخالفته إياهم، لأن الحذف يستدعي التقدير، ولكن ضمن شروط معيارية يجتمع أغلب النحاة على صحتها.

أصول النظرية

" حكم الإعراب لا يتخلف عن علته، ولا يوجد العامل ويبقى العمل إلا لسبب"(٣٢)

- "الأصل الأول : أن الضمة علم الإسناد، وأن موضعها هو المسند إليه المتحدث عنه. ونريد هنا أن نتحرى المرفوعات عند النحاة ونستقرئ أبوابها ونعتبرها بهذا الأصل لنرى كيف يتم اضطراده فيها، وانسجامه معها"(٣٣)
- الأصل الثاني: "الكسرة : علم الإضافة وإشارة الى ارتباط الكلمة بما قبلها سواء كان هذا الارتباط بأداة أو بغير أداة"(٣٤).
- "الأصل الثالث : أن الفتحة لا تدل على معنى الضمة والكسرة ؛ فليست بعلم إعراب ؛ وإنما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، التي يحبون أن يشكل بها آخر كل كلمة في الوصل ودرج الكلام.فهي في العربية نظير السكون في لغتنا العامية"(٣٥).
- "وفي تقرير هذا الأصل نجري في مخالفة النحاة إلى مدى أوسع، ولنا لا نزال نجد دليلاً في كلامهم، ونستمد الحجة من أصولهم...أما أن الفتحة أخف الحركات فذلك أصل مقرر عند النحاة، يتردد في كلامهم، ويجري كثيراً في جدلهم، ويستمدون منه السبب والعلة لكثير من أحكام التصريف والإعراب"(٣٦)

ردود المحدثين

يجد الأستاذ الدكتور طه حسين بك أن إبراهيم مصيب في رؤيته إذ قال: "أشهد لقد وفّق إبراهيم إلى إحياء النحو على هذين الوجهين، فانظر فسترى أن إبراهيم لا يعرض عليك علماً ميتاً، وإنما يعرض عليك علماً حياً يبعث الحياة في الذوق...ويفتح للنحويين طريقاً إن سلكوها فلن يحيوا النحو وحده، ولكنهم سيحيون معه الأدب العربي أيضاً"(٣٧)

ويرى مقدّم كتابه أن الحقيقة التي يقر بها إبراهيم هي أنهم لم يولوا هذا الطرح عناية خاصة، فكانت إشاراتهم متفرقة أشتاتاً في ثنايا الكتب ، لذلك نراه يبحث عن منهج آخر أكثر علمية بناه على أسس نذكر منها ":

١_ الضمة: علم الإسناد ودليل على أن الكلمة مرفوعة.

لقد اعتمد إبراهيم مصطفى على العودة إلى الأصل ليحكم على المرفوعات التي تغيرت بفعل عامل نحوي إلى مجال النصب أو غيره، مثل اسم الناسخ الحرفي، فأخطأ في المغالاة بتلك العودة.

ووجد إبراهيم مصطفى أن الضمة هي علم الإسناد، وأن للرفع ضمة دون غيرها،ونجد أنه أخطأ؛ لأن هناك مواضع كثيرة لا نجد الضمة فيها، فنرى الحركة الإعرابية شيئاً غير الضمة، وقد تختفي وفقاً لحاملها اللفظي، فالاسم المنتهي بألف أو ياء لا تظهر ضمته، بل تُقدّر.

وليست الضمة كل شيء، لأن ما رآه مسنداً إليه من المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل، لا يمكن أن يشكل شيئاً واحداً لاختلاف الدلالة والأحكام بين كل من الأجزاء النحوية السابقة.

٢_ الكسرة : علم الإضافة وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها سواء كان هذا الارتباط بأداة أم بغير أداة كما في قولنا : كتاب محمد وكتاب لمحمد.

٣_ الفتحة: ليست علامة إعراب ولا دالة على شيء ، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك ، فهي بمثابة السكون في لغة العامة"(٣٨).

- فوجهة نظر إبراهيم هذه جديرة بالاهتمام والتتبع لما فيها من جهد في لملمة شتات النحو، مع عدم موافقتنا على بعض ما جاء فيه؛ إذ أخطأ إبراهيم في قصر بحثه على الحرف الأخير من الكلمة وخاصة هذا الحرف المتمثلة بالإعراب أو البناء، لأن هذا يتنافى مع سمة الوضوح التي وجدناها في أساس معنى الجذر (عرب).

و"تعد قراءة مصطفى إبراهيم وجهده في تجديد النحو وإحيائه محاولة جريئة لم يقبل بها أحد من المحدثين قبله حتى إننا نقول إذا لم نكن مبالغين أن كتابه الموسوم: بإحياء النحو يماثل نظيره لابن مضاء في الرد على النحاة، ليس فيما احتوى من كم معرفي في تثبيت أصول ونفي أخرى واقتراح بدائل فقط، وإنما في الضجة التي أثيرت حوله فإحياء النحو أول محاولة جادة وواسعة بعد عمل ابن مضاء تتناول أصول النحو وتحاول أن : تجد وسيلة جديدة لإقامة القواعد ودراسة مباني الكلام العربي"(٣٩)

إن إبراهيم مصطفى يمتلك نظرة موسوعية للإعراب وليس رافضاً له ، وإنما يرى ضرورة تغيير المنهج في التعامل معه لبيان وظيفته الدلالية من الجملة، لأنه " قلّ أن يشعرنا النحاة بفرق بين أن

تنصب أو ترفع ، ولو أنه تبع هذا التبديل في الإعراب تبديل في المعنى لكان ذلك هو الحكم بين النحاة فيما اختلفوا فيه ، ولكان هو الهادي للمتكلم أن يتبع في كلامه وجها من الإعراب، ونشير هنا إلى نقطة مهمة، وهي قول بعض الباحثين بتأثر إبراهيم مصطفى بابن مضاء القرطبي في القول بالعامل ورفض العلل ، مع أن ابن مضاء حقق كتابه أول مرة على يد شوقي ضيف ونشر سنة ١٩٤٧ ، بينما نجد كتاب إحياء النحو لإبراهيم مصطفى قد طبع سنة ١٩٣٧ في طبعته الأولى والفارق الزمني بينهما عشر سنين كاملة، ولا نظن أن صاحب إحياء النحو قد اطلع على شيء من مخطوطة ابن مضاء قبل أن تنشر ، ولكن ما أحدثه كتاب ابن مضاء من ثورة على النحو جعل بعض الباحثين ينتبه إلى كتاب إحياء فقالوا بمبدأ التأثر مع الفارق الزمني بين طبعتي الكتاب(٤٠)

المرفوعات أنموذجاً

بما أن النحو هو " العلم الذي يعرف به أحكام أواخر الكلمات العربية في حال تركيبها من الإعراب والبناء وما يتبع ذلك"(٤١)

مرفوعات الجملة الاسمية

يحدد النحوي إبراهيم في حديثه عن المرفوعات أن النواسخ تعمل في المبتدأ والخبر، وحين نقول: (مبتدأ) إنما نعني بأنه المسند إليه في الجملة الاسمية، وقد شمله إبراهيم مصطفى في حديثه عن المرفوعات مع الفاعل ونائبه قائلاً:

" المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل: كل واحد من هذه المرفوعات (مسند إليه) كما تعلم.

هو اصطلاح آثره من قبل علماء البيان ، واستعملوه في كتبهم، وجعلوا الأنواع الثلاثة نوعاً واحداً في العنوان، وفيما أجروا من الأحكام – بل إن سيبويه قد سبقهم إلى هذا الاصطلاح، واستعمل (المسند إليه) فيما يشمل هذه الأقسام، وكرره في موضع من كتابه.وإذا تتبعنا أحكام هذه الأبواب لم نر ما يدعو إلى تفريقها، ورأينا في أحكامها من الاتفاق والتماثل ما يوجب أن تكون باباً واحداً يعفينا من تشقيق الكلام وتكثير الأقسام"(٤٢)، ثم تابع مفصلاً بقوله:

- " فأما نائب الفاعل فإن النحاة أنفسهم لا يفرقون بينه وبين الفاعل في الأحكام ؛ ومنهم من يرسم لهما باباً واحداً، وما الفرق بين كُسر الإناء، وانكسر الإناء إلا ما ترى بين صيغتي كسر وانكسر، وما لكل صيغة من خاصة في تصوير المعنى، أما لفظ الإناء فإنه في المثالين(مسند إليه)، وإن اختلف

السند"(٤٣).لقد أخطأ إبراهيم مصطفى في هذا اللي الواضح لعنق النحو؛ مع أنه أراد التبسيط وقصر اللغة العربية على أبواب قليلة ، محاولاً إيجاز أبوبها السبعين وتحويلها إلى ثلاثة أبواب لحالة الرفع تتمثل في المسند إليه/ المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل/، وتناسى أن لكل منهم معنى، وأساس الإعراب في لغتنا العربية المعنى.

و وجد إبراهيم مصطفى أن حق المنادى النصب لا الرفع، مع أن من المنادى ما يرفع فيضم كمنادى مفرد علم، والنكرة المقصودة، وهذا إيغال في التعقيد لا يخدم اللغة العربية، بل ينفر الآخر منها.

ولا يكتفي بذلك بل يذكر جهد النحاة- بغض النظر عن موافقته إياهم أو رفضه لآرائهم- وتحدث عن الخبر ، فقال: "ويجب أن نزيد هنا تابعاً ، هو أهم من الأقسام السابقة كلها وأولاها أن يذكر في باب التوابع ، وهو الخبر ؛ وذلك أنهم إذا أرادوا أن يدلّوا على أن الكلمة هي عين الأولى ، وأنها صفة متحققة لها ، أشاروا إلى ذلك بالموافقة في الإعراب وفي التذكير والتأنيث . ونعتمد في هذا على كلام المتقدمين من النحاة ، وهذا جعله ينظر نظرة محورية إلى الخبر مما أعطاه صفة قسرية تتمثل في التابعية النحوية، وهذا خطأ لأن أساس الخبر الإخبار عن معنى تام، فيكون الخبر نقطة تمام المعنى، فقد "قال سيبويه : (إن الخبر إنما رفع من حيث كان من المبتدأ هو هو) ، وقال نحاة الكوفة : إن الخبر إذا خالف المبتدأ ولم يكن وصفاً له ، وإنما كان بيانا لمكانه أو زمانه لم يرفع ونصب ، ويسمونه النصب على الخلاف ، تقول : زيد أمامك » . فإذا لم يكن بيانا للمكان ، بل كان وصفاً للأول فهو مرفوع كما قال المعري :

ورائي أمام ، والأمام وراء وكل حياة العالمين رياء

والذي منع النحاة أن يقولوا بالإتباع في باب الخبر ، أنهم رأوا المبتدأ يكون مرفوعاً والخبر منصوباً في كان، وليس التفسير على ما تصوروا ، فإن المتحدث عنه هو الذي سموه اسم كان ، والمتحدث به أو كان قائماً ، ، فليس قائماً » بخبر يلزم أن يتبع المبتدأ في إعرابه . وكذلك في تحديد المعنى اضطراباً يؤدي إلى الاختلاف في الأحكام . وهذا مثل من أمثلة ، وترى له نظائر متعددة في كتب الأعاريب أنّى قرأت . ولو أنهم جعلوا الفاصل المعنى كما بيّنا من قبل لما اضطربوا ذلك الاضطراب"(٤٤) .

أما ما بين عطف البيان والبدل من الفوارق فقد قال فيه:" فإنا نعفيك ونعنى أنفسنا أن تفصل بيانها ، وتعلم أن أدنى ذكر لك بما في هذا الباب ، يقنعك أن هذه الفروق جميعها ترجع إلى أحكام لفظية ، وإلى علل من نظريات العامل لا أثر لها في المعنى . وقد أغنانا الإمام الرضى بحث هذه الأبواب إذ قال في شرح البدل ما نصه : " أقول وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي ، بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان ، بل لا أرى عطف البيان إلا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه ، فإنه لم يذكر عطف البيان ، بل قال: أما بدل المعرفة من النكرة ، فنحو مررت برجل عبد الله ، كأنه قيل بمن مررت ، أو ظَنَّ أنه يقال له ذلك فأبدل مكانه من هو أعرف منه ، ومثل قوله تعالى : (وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مسْتقِيم) في كثير من المواضع ؛ أهي نعت ، أم بدل ، أم عطف بيان ؟ قال السيوطي في جمع الجوامع في باب النعت :" وجوز الكوفية التخالف في المدح والذم ، ومثلوا بقوله تعالى : (وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةَ الَّذِي جَمَعَ مَالاً)، فجعلوا (الذي) صفة (الهمزة) . وجوز الأخفش وصف النكرة بالمعرفة إذا خصصت قبل ذلك الوصف ، وجعل منه قوله تعالى : (فَآخَرَان يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلَيْنِ) ، قَالَ: الأوليان صفة لآخران ، لأنه لما وصف تخصص . وجوز قوم عكسه ، أي وصف المعرفة بالنكرة مطلقاً ، ومثل بقوله : والمُعَنَّى رَسُولِ الزور قواد ، قال قواد صفة المعنى"(٤٥) .

و لقد : "جوز أبو الحسن ابن الطراوة وصف المعرفة بالنكرة إذا كان الوصف خاصا بالموصوف لا يوصف به غيره : كقوله : (في أنيابه السم ناقع) قال ناقع صفة للسم . وأجيب بالمنع في الجميع بإعرابها أبدالا » . اهـ . فهذا يبين ما بين النعت والبدل عندهم من الاضطراب هذا النوع الثاني من التوابع يشمل الأقسام التي سماها النحاة بدلاً ، وتوكيداً ، وعطف بيان . وتتفق فيه الكلمتان في الإعراب من حيث كان مدلول الأولى مدلول الثانية ، والحكم على إحداهما بأنه متحدث عنه أو مضاف إليه ، حكم على الأخرى لما رأيت من اتفاق المدلول ، ثم لا يلزم أن يتفق اللفظان في التعريف والتنكير ، فقد يغلب أن يكون الثاني أعرف من سابقه أو مثله في التعريف ؛ وربما كان أقل منه تعريفاً إذا كان قرنه إليه وإتلاؤه له يزيدالسابق بيانا هذه هي التوابع : نوعان يختلفان في أداء المعنى وفى حكم اللفظ ؛ وهو تقسيم كما تراه يميز ما بينهما تمييزاً واضحاً ويجعل المعنى هو الحكم في تمييز كل نوع ، وفي إعطائه ما ينبغي له من الحكم(٤٦) .

هذا التقسيم على وضوحه وقلة الأقسام فيه ، واعتماده على المعنى ، يفصل ما بين النحاة من خلاف في تمييز الأقسام بعضها من بعض ، ويقينا الاضطراب الذي يضطربه النحاة ومن هذه الزاوية برزت كثير من المسائل اللغوية، وأصبحت موضوع نقاش بين الباحثين بعد أن كانت من المسلمات التي لا يجوز الخوض فيها فتغيرت النظرة المنغلقة والتقليدية للغة العربية عامة، ووضع النحو العربي في ميزان النقد اللساني، وبدأت تتعالى أصوات تجديده"؛ لأن الدرس النحوي في نظرهم نضج حتى احترق ولا بد من إعادة بعثه من جديد بما يتماشى مع النظرة الحداثية المفهوم اللغة عامة، فكانت هناك محاولات جريئة تستحق الوقوف عندها وقفة المتفحص والمتمحص لعلها تؤدي بنا إلى القبض على رأس الخيط من كبته، ونحكم على مزاعم هؤلاء وهؤلاء وقد رسم مصطفى إبراهيم لنفسه هدفاً أراد الوصول إليه وأشار إلى ذلك في مقدمة كتابه حيث يقول: كان سبيل النحو موحشاً شاقاً، وكان الإيغال فيه ينقض قواي نقضاً، ويزيدني من الناس بعداً، ومن التقلب في هذه الدنيا حرماناً، ولكن أملاً كان يزجيني ويحدو بي في هذه السبيل الموحشة أطمع أن أغير منهج البحث النحوي للغة العربية وأن أرفع عن المتعلمين إصر هذا النحو، وأبدلهم منه أصولاً سهلة يسيرة تقربهم من العربية وتهديهم إلى حظ من الفقه بأساليبها (٤٧)، وهذا يوضح مقدار الجهد الذي بذله إبراهيم في سبيل إضاءة المرفوعات.

مرفوعات الجملة الفعلية

النحاة كان مقصدهم الأول إتقان قواعد الإعراب فلا يعدلون عنها ولا يشغلهم سيء دونها" فأساس بحثه أن الإعراب أثر يجلبه العامل ، فكل حركة من حركاته وكل علامة من علاماته إنما تجيء تبعاً لعامل في الجملة إن لم يكن مذكوراً ملفوظاً فهو مقدر ملحوظ"(٤٨). ومن هذا المنطلق رفض مصطفى إبراهيم تقدير العوامل والتوسع فيها ، فالنحاة يرون في كل حركة أثراً لعامل "فإن لم تجده في الجملة وجب تقديره ، وقد يكون هذا العامل واجب الحذف لا يصح أن ينطق به في الكلام ، ولكنه من المحتوم أن يقدر "(٤٩)، والرفع عند القدماء علم الفاعلية ، والفاعل واحد ليس إلا ، وأما المرفوعات فملحقات بالفعل على سبيل التشبيه والتقريب المفصل في علم العربية(٥٠)، ويرى أن ارتباط المفردات أساسه حركة بنائية أو إعرابية متغافلاً عن كون هذه العلامات وليدة موضعها السياقي ومخزونها الدلالي ضمن هذا السياق.

ويوافق الجواري إبراهيم مصطفى في جانب من رأيه ويخالفه في جانب آخر إذ يرفض القول بأن الرفع علم الفاعلية لأنه لا يصدق على حقيقة الرفع كلها ،" فهناك أسماء ترفع دون أن يكون لها معنى الفاعلية كالخبر، ولو فحصنا حقيقة المرفوعات كلها لوجدناها تتفق في كونها واقعة موقع الإسناد،والإسناد طرفان. ويخالفه في قوله: إن الضمه علم الإسناد، فلو أنه قال الرفع للإسناد لكن ذلك أولى وأقرب إلى الحقيقة"(٥١)، ونقول نحن:

مرفوعات التوابع

لقد صرّح بأن ما يهمه " المماثلة في الإعراب، وهو الذي يسميه النحاة إتباعاً، ويسمون اللفظ الثاني من المتماثلين تابعاً، والأول متبوعاً، ويعدون التوابع خمسة: النعت ،والتوكيد، والبدل، وعطف البيان، وعطف النسق، ويلحقون بها الإتباع للمجاورة، وهو يختص عندهم بالجر، ويعدونه قليلاً أو شاذاً"(٥٢) يقول إبراهيم:" ويجب أن نزيد هنا تابعاً، هو أهم من الأقسام السابقة كلها وأولاها أن يذكر في باب التوابع، وهو الخبر: وذلك أنهم إذا أرادوا أن يدلوا على أن الكلمة هي عين الأولى، وأنها صفة متحققة لها، أشاروا إلى ذلك بالموافقة في الإعراب وفي التذكير والتأنيث،ونعتمد في هذا على كلام المتقدمين من النحاة، فقد قال سيبويه:" إن الخبر إنما رفع من حيث كان من المبتدأ هو هو ، وقال نحاة الكوفة : إن الخبر إذا خالف المبتدأ ولم يكن وصفاً له ، وإنما كان بياناً لمكانه أو زمانه لم يرفع و نصب، ويسمونه النصب على الخلاف، تقول:" زيد أمامك" فإذا لم يكن بياناً للمكان ، بل كان وصفاً للأول فهو مرفوع"(٥٣)، ويجد أن" باب العطف ليس له إعراب خاص، وليس جديراً أن يعد من التوابع، ولا أن يفرد بباب لدرسه، هذا من ناحية الإعراب"(٥٤).وقد أخطأ في مغالاته في جعل العامل أساس النحو كله، لأن التوابع كما نراها جزء نحوي رئيس لإتمام الرسالة الإبلاغية من الكلم، ولا كلامَ فصيحاً دون وضوح .

واستعمل لهذا التوضيح لتابعية الخبر ما استعمله سيبويه فقال: /زيد أمامك/، منكراً أن يكون مرفوعاً إلا بالاتباع.

ويتعدد العطف وأنواعه، فعطف النسق ، أنك إذا قلت : جاء زيد وعمرو ، وجدت أن الاسمين مُتَحدَّث عنهما ، ولو أنك أخرت الحديث أو المسند لقلت : زيد وعمرو جاءا ، ومن هنا استحق كل

من الاسمين الرفع ، على الأصل الذي قررنا . ولم يكن الأول أحق بهذا النوع من الإعراب ، ولا الثاني محمولاً عليه ؛ كلا الاسمين متحدث عنه ، وكلاهما له إعراب المتحدث عنه وهو الرفع"(٥٥).

وكذلك في الإضافة تقول : هذا أخو زيد وعمرو ، ومال زيد وعمرو ، فالإضافة إلى كل من الاسمين ، كأنك قلت : هذا أخو زيد وأخو عمرو ؛ وإنما أوجزوا إذ وجدوا الإيجاز دالاً ، وأنت تعلم أن الاقتصاد من القوانين الطبيعية في اللغات وأنه في العربية كثير شائع، وظاهر واضح، فليس الأمر في العطف اتباعاً، وإنما هو كما قال سيبويه: إشراك أو تشريك، (٥٦) ثم نجده يعمم ذلك على بقية حروف العطف.

وقد أخطأ في جعل العطف غير تابع، مقتصراً على رؤيته الضبابية المخالفة لما جاء به في أن اللغة علاقات مفرداتية تتأثر بعلاقة الكلمات بعضها ببعض، ونقول له: إن العطف أسلوب متفرد في الدلالة على الاشتراك أو التماثل أو الجمع أو التخيير أو الإضراب، وفي كل دلالة منحى معنوي خاص وثري، "وقالت العرب :(إنهم أجمعون ذاهبون) ، خطأهم سيبويه ، وهو المخطئ، فالخبر في هذا الباب تابع مرفوع كما رفع غيره من التوابع ، ونظيره في الإتباع ما روى النحاة في مثل(ليس زيد بقائم ولا قاعداً) ، و (ليس زيد قائماً ولا قاعد) على ما تعلمه في خبر ليس فهذا حكم الخبر والله أعلم "(٥٧).

"ونعتمد في هذا على كلام المتقدمين من النحاة ، فقد قال سيبويه : (إن الخبر إنما رفع من حيث كان من المبتدأ هو هو) ، وقال نحاة الكوفة : (إن الخبر إذا خالف المبتدأ ولم يكن وصفاً له، وإنما كان بياناً لمكانه أو زمانه لم يرفع ونصب ، ويسمونه النصب على الخلاف ، تقول : زيد أمامك) . فإذا لم يكن بيانا للمكان ، بل كان وصفا للأول فهو مرفوع فهو مرفوع نحو ما ذكرناه من قول المعري:

ورائي أمام ، والأمام وراء وكل حياة العالمين رياء

والذي منع النحاة أن يقولوا بالإتباع في باب الخبر ، أنهمرأوا المبتدأ يكون مرفوعاً والخبر منصوباً في كان . وليس التفسير على ما تصوروا ، فإن المتحدث عنه هو الذي سموه اسم كان ، والمتحدث به أو الخبر ، هو (كان قائماً) ، فليس(قائماً) بخبر يلزم أن يتبع المبتدأ في إعرابه .

وكذلك في باب (إن) ، رأوا المبتدأ منصوباً والخبر مرفوعاً ، فأنكروا الإتباع ، وقد علمت من قبل ، أن الاسم في باب (إن) مرفوع ، وأنه قد ورد إتباعه على الرفع "(٥٨)

وقد ذكر أقسام التوابع وأحكامها كما عدها النحاة ، وأسقط منها نوعاً هو العطف ، وقسم باقيها قسمين : النعت والبدل ، وبينا أنها في أحكامها لا تخالف الأصل الذي قررفي معاني الإعراب ، وخالف النحاة في النعت السببي ، وجعله إتباعاً للمجاورة (٥٩)، وتناسى إبراهيم مصطفى أنه قد يكون الإسناد إلى غير العمدة المتمثلة بأساس الجملتين الاسمية أو الفعلية، إذ قد نسند إلى التوابع مثل إسنادنا إلى اسم الفاعل العامل، والمشتقات العاملة عموماً، مما يستجر رفع مرفوعه؛ لأن التابع والمتبوع مشتركان في الحكم.

رأي الباحثة

نؤيد قولهم: "إبراهيم مصطفى يمتلك نظرة موسوعية للإعراب وليس رافضاً له"، ونعترف بعطائه العلمي، إلا أنه غالى في نظريته، ولم يكن خادماً أعمى لقواعد نحوية متبعة يحكمها الروتين والمحاكاة الببغائية،وهذه هي فلسفة النحاة الأوائل التي رفضها مصطفى إبراهيم ، والتي بها نحا النحو غير وجهته ، فكثرت الاحتمالات والتقديرات ، فأضاع النحاة حكم النحو ، ورفضه أثمر نظرية قد لا تكون البكر في هذا الميدان، لكننا نجد أنه أضاف جديداً لأنه أعطى للعامل نظرة جديدة حين حرره من قيوده المعيارية، وأطلقه في فضاءات جديدة، وقد رأى إبراهيم مصطفى أن حقيقة النحو تخضع لمعايير الجدة والحداثة، ونرى أنه أخطأ؛ لأن النحو من نحا؛ أي اتبع، ونحوت نحوه أي اتجهت وقصدت، والاتباع يستلزم الحفاظ على معيارية محددة مهما امتدت سبل ذاك النحو ونظرياته، ويجب أن يكون الحاكم في القواعد آيات القرآن الكريم.

خلاصة

وهكذا نجد أن اللغة وعاء فكري ، وحافظة ثقافة ، إنها جسر تعبيري يوصل مُراد المخاطِب إلى المخاطب، والمبدعون قادرون على إبداع منجزاتهم بوساطة وحدات إسنادية عديدة لها معان متنوعة تنوع بنيتها الإسنادية، وهذا تضافر مع نتائج البحث الآتية:

- وجد إبراهيم مصطفى أن الضمة هي علم الإسناد، وأن للرفع ضمة دون غيرها،ونجد أنه أخطأ؛ لأن هناك مواضع كثيرة لا نجد الضمة فيها، فنرى الحركة الإعرابية شيئاً غير الضمة، وقد تختفي وفقاً لحاملها اللفظي، فالاسم المنتهي بألف أو ياء لا تظهر ضمته، بل تُقدّر.
- أخطأ إبراهيم في قصر بحثه على الحرف الأخير من الكلمة وخاصة هذا الحرف المتمثلة بالإعراب أو البناء، لأن هذا يتنافى مع سمة الوضوح التي وجدناها في أساس معنى الجذر(عرب).
- قد يكون الإسناد إلى غير العمدة المتمثلة بأساس الجملتين الاسمية أو الفعلية، إذ قد نسند إلى التوابع مثل إسنادنا إلى اسم الفاعل العامل، والمشتقات العاملة عموماً، مما يستجر رفع مرفوعه؛ لأن التابع والمتبوع مشتركان في الحكم.
- اعتمد إبراهيم مصطفى على العودة إلى الأصل ليحكم على المرفوعات التي تغيرت بفعل عامل نحوي إلى مجال النصب أو غيره، مثل اسم الناسخ الحرفي، فأخطأ في المغالاة بتلك العودة.
- وجد إبراهيم مصطفى أن حق المنادى النصب لا الرفع، مع أن من المنادى ما يرفع فيضم كمنادى مفرد علم، والنكرة المقصودة، وهذا إيغال في التعقيد لا يخدم اللغة العربية، بل ينفر الآخر منها.
- اهتم إبراهيم مصطفى بالاسم المعرب مبيناً أهمية ما ينطوي عليه من قدرة نحوية تستوعب المعاني والوظائف النحوية المتعددة.
- بنى إبراهيم مصطفى نظريته مستفيداً من أصول النحو التي تجاوز اتباعيتها، وأسس للانطلاقة نحو ثورة نحوية جديدة.
- إبراهيم مصطفى يمتلك نظرة موسوعية للإعراب وليس رافضاً له.
- سعى إبراهيم مصطفى للتخلص من نظرية العامل ، وإرساء دعائم تيسير النحو.
- أكد إبراهيم مصطفى أن النحو ميدان الأديب، والأديب فحسب قادر على تدوين القواعد الجديدة بما يمتلك من حس مرهف.
- أبرز إبراهيم مصطفى ضرورة تغيير المنهج في التعامل معه لبيان وظيفته الدلالية من الجملة.
- رأى إبراهيم مصطفى أن حقيقة النحو جديدة، ونرى نحن النقيض؛ لأن النحو من نحا؛ أي اتبع، والاتباع يستلزم الحفاظ على معيارية محددة مهما امتدت سبل ذاك النحو ونظرياته، وأن يكون الفاصل بينها القرآن الكريم؛ لأنه اختيار الله لا العبد.

هوامش البحث

١. لسان العرب ، ابن منظور، مادة(سند)

٢. لسان العرب، ابن منظور ، مادة (سند)

٣. مقاييس اللغة ،ابن فارس ،ج ٣ ،ص ١٠٥

٤. الكتاب ، سيبويه ،تحقيق :عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت،ط١، ١٩٩١، ج١، ص ٢٣

٥. المقتضى، المبرد، تحقيق حسن حمد ، مراجعة إيميل يعقوب ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط١، ١٩٩٩ ،ج٤، ص ٤٠٤

٦. التعريفات ،الجرجاني ، ص ٤٣

٧. ينظر: المعجم المفصل في النحو العربي، عزيزة فوال، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط١، ٢٠٠٤، ج١، ص ١٦٥.

٨. ينظر، الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ ، ج١، ص٢٣-٢٤.

٩. العلامة الاعرابية في الجمله بين القديم والحديث ، محمد حماسة عبد اللطيف، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر ١٩٨٣، ط١، ص ٣٣

١٠. تلخيص المفتاح، القزويني، تقديم : ياسين الأيوبي، بيروت، ط١، ٢٠٠٢م، ص٥٠.

١١. ينظر، تلخيص المفتاح، القزويني، تقديم : ياسين الأيوبي، المكتب العصرية، بيروت، ط١، ط١، ٢٠٠٢م، ص٥٠-٥٣.

١٢. تلخيص المفتاح، القزويني، تقديم : ياسين الأيوبي، ص٥٥-٥٦.

١٣. الجملة تأليفها وأقسامها، فاضل السامرائي، دار الفكر، ط١، ٢٠٠٧، ص ٢٥.

١٤. شرح ابن عقيل، ج١،ص ١٩٧ .

١٥. . المصدر نفسه ص ٢٣

١٦. ينظر: سورة النساء، الآية ٧٥.

١٧. ينظر،حاشية ياسين على التصريح، ياسين بن زين الدين، ط١، ج١، ص٢٩.

١٨. ينظر: همع الهوامع، السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط١٩٩٨،١م ، ج١، ص١١٥.

١٩. ينظر: تلخيص المفتاح ، القزويني، ص٥٣-٨١

٢٠. ينظر: مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً، محمد مهدي علام، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٣م، ص١١.

٢١. نفسه، ص١١.

٢٢. ينظر: إحياء النحو والواقع اللغوي، أحمد عبد الراضي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م، ص ١٢

٢٣. ينظر: إحياء النحو، إبراهيم مصطفى ، ط٢، ١٩٩٢م، ص٢٢

٢٤. إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، ص ١.

٢٥. ينظر: إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، ص٤٠

٢٦. إحياء النحو، إبراهيم مصطفى،ص٢٧

٢٧. الزخرف: ٣.

٢٨. لسان العرب، ابن منظور، مادة (نظر)

٢٩. نفسه، ص٢٧

٣٠. ينظر، إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، المقدمة ص(أ).

٣١. إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، ص٥٠

٣٢. إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، ص ١٧٤.

٣٣. إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، ص٧٨

٣٤. إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، ص٧٨

٣٥. إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، ص٧٨

٣٦. إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، ص٧٨

٣٧. إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، ص (س).

٣٨. ينظر: إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، ص(ز)

٣٩. قراءة النحو في كتاب إحياء النحو لمصطفى إبراهيم،د. جمال سنوسي،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،الجزائر،المجلد ٨،مجلة العربية،٢٠٢٢م،ص١١.

٤٠. ينظر، نفسه، ص ١٥٥-١٦٧

٤١. لاروس/ معجم موسوعي للجميع/، لاروس، مكتبة لاروس، أريس، ط١٩٧٣،١م، ص١١٩٦.

٤٢. إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، ص٥٤

٤٣. المصدر نفسه ، ص٥٤

٤٤. نفسه، ص١٥٣

٤٥. نفسه، ص١٥٤

٤٦. نفسه، ص١٥٤-١٥٧

٤٧. ينظر، نفسه، ص ١٦٤

٤٨. إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، ص١

٤٩. المصدر نفسه، المقدمة

٥٠. الزمخشري، تحقيق: سعيد عقيل، دار الخليل، بيروت، ط ١، ٢٠٠٣ ، ص ٢٤ .

٥١. ينظر: نحو التيسير،أحمد الجواري ،ص ٧٤

٥٢. إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، ص١١٤

٥٣. إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، ص١٢٦-١٢٧

٥٤. إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، ص١١٦

٥٥. نفسه، ص١١٥

٥٦. نفسه، ص١١٥-١١٦

٥٧. نفسه، ص ١٢٨

٥٨. نفسه، ص١٢٧

٥٩. ينظر، نفسه، ص١٢٦

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
- إحياء النحو والواقع اللغوي، أحمد عبد الراضي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م.
- التعريفات ،الجرجاني ،تحقيق: مجموعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٣م.
- تلخيص المفتاح، القزويني، تقديم : ياسين الأيوبي، المكتب العصرية، بيروت، ط١، ط١، ٢٠٠٢م.
- الجملة تأليفها وأقسامها، فاضل السمرائي، دار الفكر، ط١، ٢٠٠٧.
- حاشية ياسين على التصريح، ياسين بن زين الدين، ، انتشارات ناصر خسرو، طهران، ط١، ١٩٨٦م.
- الزمخشري، تحقيق: سعيد عقيل، دار الخليل، بيروت، ط ١، ٢٠٠٣م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، تحقيق : محمد عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة ، ط٢٠، ١٩٨٠م.
- العلامة الاعرابية في الجمله بين القديم والحديث ، محمد حماسة عبد اللطيف، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط١، ١٩٨٣.
- قراءة النحو في كتاب إحياء النحو لمصطفى إبراهيم،د. جمال سنوسي،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،الجزائر،المجلد ٨،مجلة العربية،٢٠٢٢م.
- الكتاب ، سيبويه ،تحقيق :عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت،ط١، ١٩٩١م.
- لاروس/ معجم موسوعي للجميع/، لاروس، مكتبة لاروس، أريس، ط١، ١٩٧٣م.

- لسان العرب ، ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٦٥م.
- مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً، محمد مهدي علام، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٣م
- المعجم المفصل في النحو العربي، عزيزة فوال، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط١، ٢٠٠٤م.
- مقاييس اللغه ،ابن فارس ، تحقيق:عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
- المقتضى، المبرد، تحقيق حسن حمد ، مراجعة إيميل يعقوب ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط١، ١٩٩٩م.
- نحو التيسير/ دراسة ونقد منهجي/ ،أحمد الجواري، جمعية نشر العلوم والثقافة،العراق ،ط١، ١٩٨٤م.
- همع الهوامع، السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط١٩٩٨،١م.

Sources and references:

- The Holy Quran

- Reviving Grammar and Linguistic Reality, Ahmed Abdel Radi, Library of Religious Culture, Cairo, 1st edition, 2007 AD.

- Definitions, Al-Jurjani, edited by: A Group of Scholars, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, 1st edition, 1983 AD.

- Summary of the Key, Al-Qazwini, presented by: Yassin Al-Ayoubi, Al-Maktab Al-Asriya, Beirut, 1st edition, 1st edition, 2002 AD.

- The Sentence, Its Composition and Sections, Fadel Al-Sammarai, Dar Al-Fikr, 1st edition, 2007.

- Yassin's footnote to the statement, Yassin bin Zain al-Din, Nasir Khusraw Publications, Tehran, 1st edition, 1986 AD.

- Al-Zamakhshari, edited by: Saeed Aqeel, Dar Al-Khalil, Beirut, 1st edition, 2003 AD.

- Explanation of Ibn Aqeel on the Alfiyyah of Ibn Malik, Ibn Aqeel, edited by: Muhammad Abdel Hamid, Dar Al-Turath Library, Cairo, 20th edition, 1980 AD.

- The inflectional sign in the sentence between the ancient and the modern, Muhammad Hamasa Abdel Latif, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo, Egypt, 1st edition, 1983.

- Reading grammar in the book Revival of Grammar by Mustafa Ibrahim, Dr. Jamal Senussi, Hasiba Ben Bouali University of Chlef, Algeria, Volume 8, Al Arabiya Magazine, 2022 AD.

- Al-Kitab, Sibawayh, edited by: Abdul Salam Haroun, Dar Al-Jeel, Beirut, 1st edition, 1991 AD.

- Larousse/Encyclopedic Dictionary for Everyone/, Larousse, Larousse Library, Aris, 1st edition, 1973 AD.

- Lisan al-Arab, Ibn Manzur, Dar Sader, Beirut, 1st edition, 1965 AD.

- The Arabic Language Academy in Thirty Years, Muhammad Mahdi Allam, Arabic Language Academy, Cairo, 1st edition, 2003 AD.

- The detailed dictionary of Arabic grammar, Aziza Fawal, Muhammad Ali Baydoun Publications, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, 1st edition, 2004 AD.

- Language Standards, Ibn Faris, edited by: Abdul Salam Haroun, Dar Al-Jeel, Beirut, 1st edition, 2000 AD.

- Al-Muqtada, Al-Mubarrad, edited by Hassan Hamad, reviewed by Emil Yacoub, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, 1st edition, 1999 AD.

- Towards facilitation/methodological study and criticism/, Ahmed Al-Jawari, Society for the Publishing of Science and Culture, Iraq, 1st edition, 1984 AD.

- Hāmā' al-Ḥawamī', Al-Suyuti, edited by: Ahmad Shams al-Din, 1st edition, 1998 AD.